انه قول لا كثر اصحابنا واستشهد واعليه باشياء وكلها ضعيفة الدلالة وكذلك القول
بان الواو والترتيب ضعيف قال امام الحرمين في كتابه الاساليب صار علماؤنا
الى ان الواو والترتيب وتكلفوا نقل ذلك عن بعض ائمة العربية واستشهدوا
بامثلة فاسدة قال والذي يقطع به انها لا تقتضي ترتيبا ومزاد عاه فضعف
مكابر فلو اقتضت لما صح قولهم تقاتل زيد وعمرو كما لا يصح تعاقل زيد ثم عمرو وهذا
الذي قاله الامام هو الصواب المعروف لاهل العربية وغيرهم الدليل الثاني
نقلنا صحابنا عن ابي علي بن ابي هريرة ونقله امام الحرمين عن علماء اصحابنا ان الله
تعالى قال اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فعقب القيام بغسل الوجه
بالفاء والفاء للترتيب بلا خلاف وبين وجب تقديم الوجه بغير الترتيب الا
قليلا الترتيب في البعض وهذا استدلال باطل وكان قايله حصل له ذهول فاشتباه
فاحتج به وتوبع عليه تقليدا ووجه بطلانه ان الفاء انما اقتضت الترتيب
لكن المعطوف على ما دخلت عليه بالواو مع ما دخلت عليه كشيء واحد كما هو
مقتضى الواو لم يجب الا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاعضاء فافاد تعلقا ترتيب
غسل الاعضاء على القيام الى الصلاة لا ترتيب بعضها على بعض وهذا ما يعلم
بالبديهة ولا تشكل بان السيد لو قال لعبده اذا دخلت السوق فاشتر خبزا وتمرا
لم يلزمه تقديم الخبز بل كيفما اشتراهما كان ممتثلا بشرط كون الشراء بعد دخول السوق
كما انه هنا يفيد الاعضاء بعد القيام الى الصلاة واحتج الاصحاب من السنة
بالاحاديث الصحيحة المستفيضة عن جماعات من الصحابة في صفة وضوء النبي
صلى الله عليه وسلم وكلهم وصفوه مرتبا مع كثرتهم وكثرة المواطن التي رأوه فيها
وكثرة اختلافهم في صفاته في مرة ومرتين وثلاث وغير ذلك ولم تثبت فيه
مع اختلافاتها صفة غير مرتبة وفعله صلى الله عليه وسلم بيان للوضوء
المامور به ولو جاز ترك الترتيب لتركه في بعض الاحوال ليبان الجواز كما ترك
الذكر في اوقات واحتجوا بحديث فيه ذكر الترتيب صححه جماعة ثم

لكنه ضعيف غير معروف واحتجوا من القياس بما ذكره المصنف بعاده تشتمل
على افعال متغايرة الماهية فلا بد عاده تشتمل على فعل يبطلها الحدث فوجب
ترتيبها كالصلوة وفيه احتراز من الغسل فان قالوا الوضو ليس بعاده فقد
سبق تقريرنا كونه عاده في اول باب بنيه الوضو واما الجواب عن
احتجاجهم بالايه فقد اوضحنا انها دليل لنا كما سبق وعن حديث ابن عباس انه ضعيف
لا يعرف وعن قياسهم على غسل الجنابه ان جميع بدن الجنب شيء واحد فلم يكن يجب
ترتيبه كالوجه بخلاف اعضاء الوضو فانها متغايره ومتفاصله والدليل
ان علي بدن الجنب شيء واحد انه لو جرى الماء موضع منه الى غيره اجزاه كالعضو
الواحد في الوضو بخلاف الوضو فانه لو انتقل من الوجه الى اليد لم يجزيه
واما الجواب عن تقديم اليمين من وجهين احدهما ان الله تعالى رتب الاعضاء
الاربعه واطلق الايدي والارجل ولو وجب ترتيبها لقال وايديكم وارجلكم والثاني
ان اليدين كعضو لان طلق اسم اليد عليها فلم يجب فيهما ترتيب كما لا يجب بين
الاعضاء الاربعه واما الجواب عن قولهم المحدث اذا انتقل انتقل حدثه
لهذا ان من اصحابنا من قال يرتفع ومن منع كما سنوضحه المسله فنرد بان شاء الله
تعالى فان سلمنا فذاك والا فالترتيب يحصل في لحظات لطيفه ولان
الغسل يرفع الحدث الاكبر فلا صغرى ولي وذكر امام الحرمين في الاساليب
الادله من الطرفين ثم قال الوضو يغلب فيه التعبد والاتباع لانا اذا رجعنا
الى ترتيبه في الصلاه للاتباع مع انا نعلم ان المقصود منها الخشوع والاتعاظ
بالله تعالى فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه تنكيس
الوضو ولا التخيير فيه ولا التنبيه على جوازه ولم يؤثر عن بعض علماء المسلمين
وعامتهم الا الترتيب كما لم ينقل انه اذا كان الصلاه الا الترتيب وطريقنا الاتباع
واستثنى منه تقديم اليمين بالاجماع والله اعلم قال المصنف
رحمه الله فان غسل اربعة اعضاء الاربعه دفعه واحده لم يجزه الا غسل